

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٢٨

الأربعاء، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	غواتيمالا	السيد روزنثال
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

12-24696 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد إيان مارتن، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر نظام التداول عن بُعد من طرابلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد إيان مارتن وأخرى من السفير فيليب خوسي مورايس كابرال، الممثل الدائم للبرتغال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): في ١٧ شباط/فبراير، احتفل الشعب الليبي بالذكرى السنوية الأولى لانطلاق ثورته. ونزل الناس احتفاءً إلى شوارع طرابلس وبنغازي وبعض المدن والبلدات الأخرى. ونُظِّمت العديد من الاحتفالات بشكل عفوي في الأحياء. ولاحظ الليبيون الفرق بينها وبين المظاهرات التي كانت تنظمها الدولة على النحو الذي اتسم به النظام السابق. ومع إحياء ذكرى الشهداء الذين سقطوا في الكفاح من أجل الحرية، أعرب الليبيون عن الأمل والعزم من أجل المستقبل. وعلى الرغم من المخاوف من وقوع محاولات لهجمات أو اضطرابات تنفذها عناصر النظام السابق، فقد مرت الذكرى السنوية بسلام، في ظل عمليات أمنية فعالة ومنسقة بين قوات أمن الدولة، والسلطات المدنية المحلية وألوية الثوار السابقين.

ومع أن عاماً كاملاً قد مرّ منذ اندلاع الانتفاضة، فإن ليبيا الجديدة لم تحصل على حكومة إلا منذ ثلاثة أشهر. في الأسبوع المقبل سيستمع المجلس من رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب إلى تقرير عن التحديات التي تواجهه حكومته وما تبذله من جهود، وما تخطط لإنجازه في الفترة القصيرة قبل إجراء انتخابات المجلس الوطني الذي سوف يضع الأساس لتشكيل حكومة جديدة ويقوم بصياغة الدستور.

من الواضح أن الشعب الليبي حريص على المضي قدما في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وأكثر ما يتوقعه أن تدعمه الأمم المتحدة في القيام بذلك. عندما قدمتُ آخر إحاطة إعلامية لي أمام المجلس، في ٢٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6706)، كان المجلس الوطني الانتقالي قد اعتمد قانون إدارة الانتخابات وعين اللجنة الانتخابية الوطنية العليا، وكان يواصل مشاوراته بشأن القانون الانتخابي الرئيسي. اعتُمد ذلك القانون في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وتمت الموافقة على التعديلات النهائية في ٧ شباط/فبراير.

ينص القانون على نظام انتخابي مختلط متواز، حيث يُنتخب ١٢٠ عضواً في سباقات بنظام الأغلبية مخصصة للمرشحين الأفراد، ويُنتخب ٨٠ عضواً بنظام تمثيل نسبي مخصص للقوائم التي تقدمها المجموعات السياسية أو غيرها. ويمثل هذا النظام الموازي، شأنه شأن كل الأطر الانتخابية،

حلاً وسطاً بين الآراء والمصالح المتعارضة، لكن القانون، في رأينا، يوفر أساسا معقولا لانتخابات المجلس الوطني، على الرغم من وجود بعض الثغرات وأوجه القصور. ومع أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كانت قد حثت المفوضية العليا للانتخابات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي على ضمان إتاحة حق التصويت بأكبر قدر ممكن من الشمول، فإن القانون يستثني أفراد القوات المسلحة من التصويت. هناك أيضا حاجة إلى اتخاذ تدابير تكفل مشاركة الأشخاص المشردين داخليا في العملية الانتخابية.

ومما يستحق الترحيب به على وجه الخصوص أن القانون يتضمن صيغة، ولو متواضعة، لضمان مشاركة المرأة في المجلس الوطني، كما حثت البعثة على ذلك. يتطلب التدبير الخاص أن يُدرج المرشحون في قوائم السباقات النسبية بالتناوب حسب نوع الجنس، وبالتالي ففي الدوائر الانتخابية التي تتعدد فيها المقاعد وتوجد فيها قوائم حزبية، لا بد أن تكون المرأة ثاني كل مُرشحين اثنين.

يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على التقسيم المقترح للبلد إلى دوائر انتخابية وتوزيع المقاعد، ولم ينشر ذلك بعد. قد يكون التوزيع بين المناطق والمدن والبلدات بالفعل مثيراً للجدل، لكن من المهم أن تُحل هذه المسألة بدون مزيد من التأخير حتى تمضي التحضيرات للانتخابات قدما.

من المفهوم أن تستغرق عملية وضع قانون انتخابي وقتا أطول مما كان متوقعا، في ضوء التعقيدات السياسية المتعلقة باتخاذ القرار بشأن الأسس الانتخابية لأي بلد، وحقيقة أن هذه ستكون أول انتخابات تجري في ليبيا خلال أكثر من ٤٠ عاما. على الرغم من التأخير، وأكد المجلس علنا عزمه على إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في الإعلان الدستوري، على الرغم من أن الدعوة الرسمية لإجراء الانتخابات لم تصدر بعد.

لتحقيق ذلك الجدول الزمني، يجب أن تبدأ الأنشطة الرامية إلى تنفيذ الإطار القانوني على الفور وأن تتقدم بسرعة. وأثني على المفوضين الـ ١٥ بالمفوضية العليا للانتخابات، الذين أدوا اليمين الدستورية في ١٢ شباط/فبراير، ليبدؤوا عملهم فورا في إنشاء لجان فرعية لمعالجة القضايا الأساسية، فضلا عن إنشاء إدارة عاملة. وقد التقيت بهم بنفسي هذا الصباح، وأكدوا أنهم يأملون كثيراً أن تمضي المساعدة التي تقدمها البعثة قدماً في المرحلة التشغيلية، بعد أن حظيت تلك المساعدة بتقدير جيد من قبل السلطات الانتخابية خلال الفترة التشريعية. واستجابة لذلك، فإن الأمم المتحدة توسع نطاق دعمها للجنة الانتخابية بتعزيز دورها الاستشاري في إطار اللجنة وتقديم الدعم لتثقيف الناخبين وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات الدولية الفاعلة الأخرى.

وفي غضون ذلك، تجلى تصميم المجتمعات المحلية على إرساء شرعية التمثيل المحلي في انتخاب مجلس محلي جديد في مصراتة في ٢٠ شباط/فبراير. ونظمت لجنة انتخابية محلية مؤلفة من ثمانية أعضاء، عينها المجلس المحلي في أوائل كانون الثاني/يناير، الانتخابات، بما في ذلك التقسيم الإداري للمدينة وتوزيع المقاعد وتسجيل الناخبين. وسجل قرابة ٦٥ في المائة من السكان المؤهلين للتصويت أسماءهم وأدلى ٥٧ في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم لاختيار شاغلي ٢٨ مقعدا. وتم الإعلان عن أسماء المرشحين المنتخبين بعد عملية فرز للأصوات استمرت يومين في أجواء سلمية وودية. ووفرت الشرطة والألوية الأمن بصورة شاملة داخل المدينة وأمام مراكز الاقتراع الـ ٧٨.

وفي المدن الأخرى التي زرتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نظرة المجالس المحلية إلى الانتخابات في مصراتة إيجابية وأعربت عن رغبتها في إجراء انتخابات هي أيضا. ونظرا للخلاف الذي نشب مؤخرا هناك، فإن تعيين المجلس المحلي في بنغازي لقاض يحظى بالاحترام للإشراف على تشكيل لجنة مكلفة بالتحضير للانتخابات المحلية في ثاني أكبر مدينة ليبية، حيث بدأت الانتفاضة من أجل التحول الديمقراطي، يتسم بأهمية خاصة.

ومن المؤكد أن التطور الإيجابي للحالة الأمنية أمر ذو أهمية قصوى لنجاح إجراء الانتخابات على الصعيد الوطني. والسلطات الليبية تدرك جيدا أن التحدي الأهم الذي يواجهها هو تدارس مستقبل المقاتلين الثوريين والتصدي لتداول الأسلحة على نطاق واسع وبناء مؤسسات أمنية مهنية في الدولة تخضع للسيطرة المدنية. ومع ذلك، فإنه ولئن كانت الألوية المسلحة المختلفة ما زالت تفتقر إلى خطوط واضحة للقيادة والتنسيق، فقد أُحرز بعض التقدم الجدير بالثناء في إرساء سلطة الدولة على الألوية في توفير الأمن، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان أمنية محلية تحت إشراف وزارة الداخلية لتنسيق العمليات الأمنية بين الألوية المشاركة. وكانت عمليات الانتشار المنسقة خلال الاحتفالات بذكرى ١٧ شباط/فبراير مثالا هاما لهذا التقدم. ولا تزال الألوية تضطلع بوظائف أمنية هامة، مثلما تفعل منذ فترة طويلة، دون حصول أفرادها على رواتب في الغالب.

وخلافا للانطباع الذي تقدمه بعض تقارير وسائط الإعلام، فإنه على الرغم من أن هذه الألوية تريد ضمانات تفيد بأن التحول الذي ناضلت من أجله يمضي في مساره على نحو آمن، فإنه لا توجد سوى دلائل قليلة على أنها ترغب في إدامة وجودها خارج سلطة الدولة. وقد أصدرت الحكومة قرارا في الأسبوع الماضي بخصوص نقل السيطرة على البنية التحتية للموانئ البرية والجوية والبحرية من الألوية إلى وزارة الداخلية، والذي سيكون لدى تنفيذه خطوة هامة إلى الأمام في ممارسة سيطرة الدولة.

في الوقت نفسه، فإن العمل جار في تنفيذ خطط الحكومة لتسجيل وإدماج أو تسريح المقاتلين السابقين. واقتربت عملية تسجيل المقاتلين السابقين التي بدأت في كانون الثاني/يناير من نهايتها. وتفيد هيئة شؤون المحاربين للتأهيل والتنمية بأن ما يقرب من ١٤٨ ٠٠٠ مقاتل قد سجلوا أسماءهم حتى الآن، وبأنها ستحيل من يفضلون الانضمام للشرطة إلى وزارة الداخلية ومن يختارون الجيش إلى وزارة الدفاع.

ويبدو أن نسبة ١٥ في المائة تقريبا يفضلون الانضمام إلى كل من هذين الكيانين، وبالتالي فإن غالبية المقاتلين السابقين يسعون إلى الحصول على تدريب تعليمي أو مهني وفرص للعمل أو العمل لحسابهم الخاص، ولا بد من توفير ذلك لهم. وتعكف وزارات الداخلية والدفاع والعمل على وضع خططها للإدماج وإعادة الإدماج، بما في ذلك تجنيد ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق في وزارة الداخلية و ٥ ٠٠٠ في وزارة الدفاع، وذلك كبداية.

وفي يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، يسرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، استجابة لطلب من رئيس الوزراء، تنظيم معتكف وزاري مشترك لاستعراض أهم التحديات التي تواجه ليبيا وتحديد الخطوات الفورية للتصدي لها بطريقة منسقة. وفي افتتاح المعتكف، سلط رئيس الوزراء الضوء على أمن الحدود والأمن في المدن الليبية وانتشار الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والشواغل الأمنية الرئيسية. وشدد أيضا على ضرورة تعزيز قوات الأمن والدفاع الليبية سريعا في غضون الأشهر الأربعة المتبقية من ولاية حكومته، داعيا الوزارات المعنية إلى حشد جهودها والتنسيق بشكل وثيق.

وأعد المشاركون في المعتكف خطة عمل ذات أولوية تتضمن توصيات رئيسية، بما في ذلك تعزيز انتشار الشرطة والتنسيق الأمني بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الفترة التي تسبق الانتخابات وتأمين الحدود الجنوبية في خطة عمل متكاملة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والأنشطة غير القانونية الأخرى. ورحب جميع المشاركين بالالتزام بتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات، وهو ما يختلف اختلافا ملحوظا عن ممارسات النظام السابق. وأقروا بالحاجة إلى إعداد إطار واستراتيجية شاملين للأمن القومي، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية للتنسيق الأمني تتبع رئيس الوزراء. وأطلع نائب رئيس الوزراء الشركاء الدوليين على نتائج حلقة العمل من أجل مواصلة تعزيز المساعدة المنسقة في هذه المجالات.

وبالإضافة إلى تقديم الدعم للتنسيق والاتصالات بين الوزارات، واصلت بعثة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في التنسيق مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في مجالات انتشار الأسلحة وأمن الحدود وإعادة تأهيل الشرطة. وهناك الآن ثلاثة مستشارين من البعثة في وزارة الداخلية، حيث يدعمون الوزارة في مجالات تدريب الشرطة والخدمات اللوجستية والاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام. كما تساعد البعثة الحكومة في التحضير للمؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى بشأن أمن الحدود الذي أعلن رئيس الوزراء الكيب عن اعتزام ليبيا عقده عندما خاطب مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

والحكومة الجديدة تواجه تحديات هائلة وتركة ثقيلة من النظام السابق فيما تحاول التصدي للهجرة غير الشرعية والتهريب ومراقبة الحدود مراقبة فعالة وانتشار أسلحة وضرورة العدول عن السياسات التي طال أمدها والقائمة على التمييز ضد الأقليات وتعزيز المصالحة الوطنية بين القبائل. وقد برزت المسألة الأخيرة بشكل مأساوي في الأيام الأخيرة عندما اندلعت اشتباكات مميتة بين مسلحين من قبيلتي الزوي والتبو في مدينة الكفرة الجنوبية واستمرت أسبوعين، حيث تفيد الأنباء بمقتل ما يقرب من ١٠٠ شخص وإصابة عدد كبير بجروح خطيرة. وبينما يبدو أن تلك الاشتباكات قد اشتعلت نتيجة قتل رجل من الزوي في البداية ووفاة شاب من التبو لاحقا، فإنها أحدث واقعة في تاريخ طويل من الصراع والتوترات القبلية التي تعتمل والتي غذتها سياسات النظام السابق، بما في ذلك التمييز الذي رعته الدولة ضد قبيلة التبو والنزاعات المحلية للسيطرة على عمليات التهريب، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

وقاد زعماء دينيون وشيوخ قبائل وآخرون مفاوضات توصلت إلى وقف لإطلاق النار لاستعادة الهدوء. وأرسلت الحكومة وحدات من الجيش الوطني إلى المنطقة، وإن كانت هناك انتقادات للاستجابة البطيئة جدا من قبل السلطات. وزارت بعثة مشتركة من وكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الكفرة في المدة من ٢٣ إلى ٢٦ شباط/فبراير لتقييم الأولويات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك توفير الدعم لرعايا البلدان الثالثة والمجتمعات الضعيفة التي تعطلت الخدمات فيها بسبب القتال. وتقدم وكالات الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية من خلال الهلال الأحمر الليبي ووزارة الصحة في ليبيا، ولكن لا تزال هناك صعوبات يتعين التغلب عليها لضمان حصول مناطق التبو، المعزولة بسبب القتال، على الدعم الإنساني الكافي.

منذ الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما أنا والمفوضة السامية لحقوق الإنسان للمجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير، تكشف المزيد من المعلومات حول تعذيب المحتجزين وسوء معاملتهم، بما في ذلك حالات وفاة في الحجز، من خلال المنظمات غير الحكومية والزيارات التي نظمتها البعثة إلى أماكن الاحتجاز. وقد ناقشت أنا وزملائي التدابير الفورية لمنع وقوع المزيد من حوادث التعذيب وسوء

المعاملة في عدة لقاءات مع رئيس الوزراء ووزير العدل ووزراء آخرين ومسؤولين كبار. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، أعلن نائب رئيس الوزراء مصطفى أبو شاقور أن الحكومة أصدرت تعميما لتوضيح حقوق المعتقلين، بما في ذلك أمر توجيهي ينص على حظر تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم وأنه سيجري التحقيق في الادعاءات. وفي كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف أمس، أكد رئيس الوزراء الكيب مجددا التزام الحكومة في مجال حقوق الإنسان وتعاونها مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى في هذا المجال. ومن الضروري اتخاذ تدابير قوية وعاجلة لتنفيذ هذه النوايا.

وقد أكدت بشكل خاص على ضرورة إنشاء فرقة عمل تجمع بين وزارات العدل والدفاع والداخلية لتفتيش المرافق التي لا تزال تحت سيطرة الألوية المختلفة بانتظام، لتحديد جميع أماكن الاحتجاز وتنفيذ استراتيجية عامة بشأن عمليات الاحتجاز المرتبطة بالصراع. وأشارت وزارة العدل إلى أن عمليات التفتيش هذه قد بدأت، وأكد رئيس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق في مزاعم التعذيب وذكر أمس أن هذه التحقيقات جارية الآن. وقد زارت البعثة أو أعادت زيارة مرافق الاحتجاز في مصراتة والزاوية وطرابلس لتحديد تلك التي ينبغي تفحصها على سبيل الأولوية، وتقدمت ببلاغ أولي إلى مكتب رئيس الوزراء ووزارة العدل. سوف نستمر في العمل بشكل وثيق مع السلطات، وتشجيعها على ضمان إجراء عمليات تفتيش للمنشآت المعروفة، وتحديد المواقع السرية وجعلها تحت سيطرة الحكومة، والتحقيق في الانتهاكات.

وحثت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقوة على إجراء تحقيق بخصوص الهجوم الذي نفذ في ٦ شباط/فبراير على مخيم تاورغا للأشخاص المشردين داخليا، في أكاديمية الجتزور البحرية في طرابلس، عندما دخلت كتيبة إلى المخيم، بقوات كبيرة، محاولة القيام باعتقالات. وعندما خرج محتجزو المخيم للشوارع للاحتجاج، جرى أيضا إطلاق النار عليهم. وأسفر الهجوم المزدوج عن مقتل سبعة أشخاص بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان. وضغطت الأمم المتحدة من أجل تحسين الأمن، ليس فقط في هذا المخيم، ولكن أيضا في مواقع المشردين من أهل تاورغا في أجزاء أخرى من البلد. ويؤكد هذا الحادث الأخير الحاجة الملحة إلى أن تمارس وزارة العدل لوحدها مسؤوليتي إلقاء القبض والاحتجاز. وإسهاما من شيوخ قبائل تاورغا في تحقيق المصالحة، أصدروا اعتذارا في ٢٣ شباط/فبراير لكل مواطني مدينة مصراتة على الجرائم التي ارتكبها أفراد من جماعتهم، ودعوا كل أولئك الذين اقترفوا تلك الجرائم إلى تسليم أنفسهم إلى النظام القضائي. ويواصل نائبي العمل مع السلطات الليبية، لأجل معالجة احتياجات جماعة تاورغا في الأجلين القصير والطويل.

وتواصل البعثة حث وزارة العدل على تسريع عملية تأكيد سيطرتها على مرافق تدار حاليا من قبل الكتائب، ونقدر أن ما يناهز ٥ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ شخص لا يزالون محتجزين فيها. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة، وضع مركزان إضافيان للاحتجاز تحت سيطرة الحكومة، مما جعل المجموع يصل إلى ثمانية، وبلغ مجموع المحتجزين فيها ٢ ٣٨٢ محتجزا. ولا يزال التقدم يتسم بالتعقيد، جراء الأعداد غير الكافية للشرطة القضائية. وقد أعرب العديد من الشركاء عن استعدادهم لتقديم المساعدة في مجال تدريب الشرطة القضائية، وطلبت وزارة العدل أيضا المساعدة في مجال تدريب المدعين العامين.

يعود نظام المحاكم الليبي ببطء إلى العمل، مع استئناف العديد من المحاكم في طرابلس وبنغازي عملها، رغم بعض الشواغل بخصوص أمن القضاة والمحامين. وفي ٥ شباط/فبراير، جرى الشروع في الإجراءات الجنائية الابتدائية في المحكمة العسكرية لبنغازي، لما يزيد على

٤٠ شخصا، متهمين بارتكاب جرائم دعما لنظام القذافي خلال النزاع. وقضت محكمة عسكرية في ٢٢ شباط/فبراير بأنه ينبغي نقل المحاكمة إلى محكمة مدنية، وذلك أمر يستحق الثناء. ونظرا لبدء المزيد من المحاكمات، سيكون من الملح أن يستفيد المتهمون من تمثيل قانوني ملائم، وأصول محاكمات كاملة، وضمانات بألا تؤخذ أي اعترافات انتزعت تحت التعذيب كأدلة.

نشر قانون العدالة الانتقالية المتعلق بإرساء دعائم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ١٤ شباط/فبراير. وينشئ القانون لجنة معنية بتقصي الحقائق والمصالحة، لديها ولاية بالتحقيق في الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ ١٩٦٩. وستضم ١١ عضوا يعينهم المجلس الوطني الانتقالي. وينص القانون أيضا على إنشاء صندوق تعويض للضحايا، لكنه لا يمنع الضحايا من السعي إلى تحقيق العدالة من خلال المحاكم. وبينما لا يعكس القانون بالضرورة أفضل الممارسات في أماكن أخرى، فإنه يوفر فرصة مهمة للشروع في عملية شاملة للبحث عن الحقيقة في ليبيا.

ويتمثل جزء حيوي من عملية العدالة الانتقالية في البحث عن المفقودين وتحديد هوياقم. وشرعت وزارة رعاية أسر الشهداء والمفقودين بالفعل في جمع عينات من الحمض النووي من الأسر، فضلا عن استخراج الجثث من المقابر الجماعية. وتشجع البعثة الوزارة على دعوة بعثة خبراء دوليين معنية بالتقييم، للمساعدة على تحديد استراتيجية واضحة وفق المعايير الدولية، حتى لا تلحق التدابير السريعة ضررا باحتمال تحديد هوية رفات الموتى في المستقبل. واقترحت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضا صياغة إطار قانوني جديد لتحقيق حماية أفضل لحقوق أسر المفقودين في ليبيا.

في كل لقاءاتي، على الصعيدين الوطني والمحلي، سلط المسؤولون الضوء بشكل متزايد على عدم قدرتهم على التعامل مع الأعداد المتزايدة من المهاجرين واللاجئين، ويلتمسون مساعدة مستدامة لمعالجة تلك التحديات بطريقة إنسانية. وفي ظل غياب إطار قانوني أو إداري بشأن الهجرة، يستمر احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وبعض طالبي اللجوء المحتملين، بمن في ذلك كبار السن والنساء والأطفال، في مراكز تقع تحت سيطرة سلطات أو كتائب مختلفة، وغالبا في ظروف سيئة، مع تلق محدود للمساعدة الإنسانية. ومن بين ١٨ مركز احتجاز للمهاجرين تابع لوزارة الداخلية، كانت تعمل قبل الأزمة، يقع اثنان فقط تحت السيطرة الكاملة للوزارة. وتستمر المنظمة الدولية للهجرة في مساعدة المهاجرين في محنتهم، من خلال تسهيل التحقق من الجنسية، وإصدار وثائق السفر وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن، ومع ذلك، فإن الوصول إلى المهاجرين، وعدم وجود مرافق عبور آمنة في غرب وجنوب البلد، لا يزالان التحديين الكبيرين فيما يخص تقديم المساعدة المباشرة.

كرد فعل على الظروف السيئة في مركز احتجاز قنفودة في بنغازي، الذي تضخمت فيه الأعداد نتيجة عمليات النقل من كفرة، قامت الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، و الأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى بترميمات وقدمت مواد غير غذائية، فضلا عن تحسين تقديم الخدمات الصحية، في محاولة للاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

وقد أدى تدهور الحالة الأمنية في سوريا إلى تدفق اللاجئين الذين يدخلون إلى ليبيا عبر الحدود المصرية. وفي معبر السلوم الحدودي، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من ٤٠٠٠ وجبة للسوريين الذين تقطعت بهم السبل، بينما قدمت المنظمة الدولية للهجرة دعما تمثل في تقديم العلاج الطبي ومواد غير غذائية. وتقوم مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل ليبيا بمساعدة منظمات الدعم المحلي، في إطار جهودها للتعامل مع الوافدين الجدد من خلال تقديم المساعدة التقنية، في مجال التسجيل وتوفير المواد غير الغذائية والدعم للفئات الضعيفة.

عقد نائب رئيس الوزراء مصطفى أبو شاقور، كما أشرت إلى ذلك في إحاطتي الإعلامية الأخيرة، حلقة عمل يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، بغية مناقشة تنسيق المساعدات الدولية، وجمع الوزارات الليبية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني سوية مع الشركاء الدوليين. وشكلت حلقة العمل جهدا يرمي إلى مواءمة عروض الدعم الخارجي المنسقة مع تخطيط الأولويات العاجلة للحكومة. وساعدت على تحديد الاحتياجات والفرص لتحقيق الدعم في المجالات الخمسة الخاصة بتقديم الخدمات الاجتماعية، والإدارة العامة والعدالة الانتقالية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والاتصالات الاستراتيجية الحكومية. والحكومة على وشك تقديم خطتها الوطنية إلى المجتمع الدولي، ووضع ترتيبات مرتبطة بالتنسيق، من أجل متابعة عروض الدعم الدولي، تشمل مكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط، وهي مدعومة من جانب البعثة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

عندما ستتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس مرة أخرى في الأسبوع المقبل، فسأطلع بالطبع الأعضاء بشأن أهم التطورات، في أي مجال من تلك المجالات، رغم أنني سأقدم أساسا مقترحات الأمين العام فيما يخص دور البعثة خلال الفترة القادمة. إلى جانب مشاركاتنا الرئيسية خلال هذه الفترة، مع الحكومة في طرابلس وعملنا في مجال عملية تخطيط البعثات المتكاملة، فقد زرت منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها، ثلاث مدن إضافية من بين أكثر المدن التي تضررت من القتال، وهي سرت والبريقة وأجدابيا. وقد عقدت أيضا محادثات مع المجلس المحلي و ممثلي المجتمع المدني في بنغازي، وكان العديد منهم شباب ونساء. وتوضح هذه الزيارات مدى الحاجة إلى التعمير وتقديم الخدمات وإزالة الألغام ومخلفات الحرب.

لكن انطباعا قويا بنفس القدر يبرزه الإظهار الاستثنائي للمسؤولية المدنية والمبادرة، دفع الأشخاص المحليين للشروع في العمل فورا، دون انتظار مساعدة الحكومة المركزية، أو الأطراف الفاعلة الدولية، من أجل استئناف أكبر عدد ممكن من جوانب الحياة العادية. ويمشي إصرار المجتمع المدني على أداء دوره، ومحاسبة أية قيادة مستقبلية، جنبا إلى جنب مع ذلك الشعور بالمسؤولية من جانب القادة المحليين. ولا تلهم تلك السمات بالأمل فحسب، بل بالثقة بأن ليبيا سوف تتغلب على إرثها ومصاعبها الحالية، وستواصل السير في طريق تحقيق الأهداف التي التزمت بها مجددا في ١٧ شباط/فبراير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير خوسي فيليبي مورابيس كابرال.

السيد موارايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. يغطي التقرير الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن وثيقتين هامتين معروضتان على اللجنة. والأولى هي وثيقة عمل أعدها فريق الخبراء، وتعكس إسهامات الفريق، والإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب شؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن

أخطـار وتحـديات انتـشار الأسـلحة مـن ليبيـا إلى المنطقـة. أما الثانية، فهي تقرير نهائي أعده الفريق بشأن رصده لتنفيذ التـدابير ذات الـصلة، بمـا في ذلـك الحظـر المفـروض علـى الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول.

وتنظر اللجنة حالياً في وثيقة العمل وتعمل على استعراضها. وسوف تشكل الوثيقة أساسا للتقرير الذي تقدمه اللجنة إلى المجلس عملاً بالفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١). وستتم مناقشة التقرير النهائي الذي قدمه الفريق إلى المجلس في ١٨ شباط/فبراير، عملاً بالفقرة ٢٤ (د) من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، في سياق المشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة في ٥ آذار/مارس المقبل.

وقد عقدت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعـاً واحـداً في مـشاورات غـير رسميـة أجريـت في ٩ شباط/فبراير. وتلقى أعضاء اللجنة من الرئيس تجميعا غير رسمي للإخطارات المتعلقة بحظر الأسلحة وتجميد الأصول أو طلبات الإعفاء التي كانت اللجنة قد أكملت العمل عليها في ذلك الوقت. وبحلول ٩ شباط/فبراير، أكملت اللجنة العمل على ما مجموعه ٣١ من الإخطارات أو طلبات الإعفاء بشأن حظر الأسلحة، وما مجموعه ١٥١ إخطاراً أو طلب إعفاء بشأن تجميد الأصول.

ومنـذ التقريـر الـدوري الأخـير الـذي قدمتـه (انظر S/PV.6698) فيما يتعلق بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة علـى طلـب إعفـاء واحـد مـن ذلـك الإجـراء بموجـب الفقرة ٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأعربت اللجنة أيضا عن عدم اعتراضها على طلب ثانٍ يحتج بالفقرة ٩ (ج) من القرار. وعلاوة على ذلك، لم تعتمد اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بـ ١٠ إخطارات بموجب الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) الذي يسمح بتوريد الأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها التي تقدم إلى السلطات الليبية لأغراض المساعدة الأمنية أو نزع السلاح فقط.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، لم تعتمد اللجنة أي قرار سلبي بشأن إخطار واحد بموجب الحكم المتعلق بتوفير النفقات الأساسية المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإخطارين بموجب الفقرة ١٦ من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١). ويذكر أعضاء المجلس أن الفقرة الثانية تنص على رفع التجميد عن الأموال الإضافية لأغراض شتى. وعلاوة على ذلك، أبلغت الدولة العضو المعنية في أربع حالات بأن الكيان الذي تنتمي إليه الأموال قد تم رفع اسمه من القائمة الموحدة من قبل اللجنة. وبالتالي، فإن تقديم الإخطـارات أو طلبـات الإعفـاء لا ينطبـق فيمـا يتعلـق بذلك الكيان.

وناقش أعضاء اللجنة أيضا في ٩ شباط/فبراير عدة طلبات بشأن التوجيهات أو المساعدات التي تتلقاها الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع الشركات التابعة لهذين الكيانين المدرجين في القائمة المتبقيين – المؤسسة الليبية للاستثمار ومحفظة الاستثمار الأفريقية الليبية. وأشاروا إلى أن الكيانات التي تملكها أو تديرها مؤسسة الاستثمار أو محفظة الاستثمار، سواء كان ذلك كليا أم جزئيا، لا تخضع لإجراء تجميد الأصول. وتعمل اللجنة في الوقت الحالي، استجابة لطلبات التوجيه، على إعداد إشعار عام، يتم تعميمه على جميع الدول الأعضاء وينشر على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، بشأن التنفيذ السليم لإجراء تجميد الأصول.

وعلاوة على ذلك، تلقى أعضاء اللجنة معلومات مستكملة من قبل فريق الخبراء، عبر التداول عن طريق الفيديو، بشأن إعداد وثيقة العمل التي أشرت إليها في وقت سابق، فيما يتعلق بتهديدات وتحديات انتشار الأسلحة. وكما ذكرت أيضا في وقت سابق، فإن هذه الوثيقة قيد

النظر الآن من قبل اللجنة وستقدّم إلى المجلس قريبا. وتتطلع اللجنة أيضاً إلى مناقشة التقرير النهائي للفريق في أقرب وقت ممكن بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). ويسر اللجنة أن تلاحظ أن جميع البلدان التي طلب منها الفريق الموافقة على زيارات محتملة إليها قد استجابت بشكل إيجابي.

أخيرا، وبناء على طلب من السلطات الليبية المعنية، أجرت اللجنة تعديلاً على قائمة الأشخاص والكيانات التي تخضع لحظر السفر و/أو تجميد الأصول.

وأود أن أختتم بالإشارة إلى أن اللجنة قد تلقت حتى الآن تقارير من ٥٥ من الدول الأعضاء بشأن تنفيذها للتدابير ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد شلقم (ليبيا): شكراً سيدي الرئيس، بدايةً، أود أن أعرب لكم عن شكري العميق لعقد هذه الجلسة متابعةً لما يجري في ليبيا. وأشكر السفير كابرال على جهوده وتقديره ومتابعته الدقيقة لطلبات ليبيا فيما يتعلق بالعديد من القضايا الموكلة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، التي يترأسها. وأشكر أيضا السيد إيان مارتن الذي يبذل جهوداً متواصلة للتعاون معنا في جميع المجالات والقطاعات. أشكره على التقرير الشامل الواضح الذي قدمه الآن من طرابلس.

في هذا المكان في شهر شباط/فبراير من السنة الماضية اعتمدتم القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أولاً، ثم القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي حمى أرواح المدنيين الليبيين الأبرياء العزّل وتوّج بتحقيق الحرية لليبيا في سلسلة متصلة من إرادة الشعب العربي لاسترداد سيادته انطلاقا من تونس ومروراً بمصر ثم ليبيا ثم اليمن التي تحررت وانتقلت السلطة فيها وانتهى الطغيان، وصولاً إلى سوريا التي تدفع الدم في وجه الطغيان، وحيث تمارس الجرائم البشعة ضد الإنسانية وضد الشعب السوري الذي لن يتراجع إلى أن يحقق حريته كما حققها التونسيون والمصريون والليبيون واليمنيون. وأشكركم مرة ثانية.

تقام الآن في ليبيا دولة جديدة، وستجرى الانتخابات في شهر حزيران/يونيه القادم كما تحدث السيد إيان مارتن بنظام الفرد ونظام القوائم. وستكون هناك ليبيا جديدة على الرغم من التعقيدات وانتشار السلاح والدماء التي سالت، وعلى الرغم من القتل الجماعي والقبور الجماعية التي نكتشفها كل يوم. لقد رتبنا نظام القائمة الفردية والقائمة النسبية الجماعية، وستكون تلك بداية لتأسيس ليبيا جديدة بوضع دستور جديد. أي أن الانتخابات القادمة لن تفضي إلى تشكيل حكومة، ولن تفضي إلى تشكيل برلمان فحسب، بل تقود هذه الانتخابات إلى تأسيس دستور حديث لدولة مدنية ديمقراطية يحكمها القانون، وتتداول فيها السلطة سلميا، وتحقق التقدم والاستقرار والمساواة لليبيين.

قال معمر القذافي في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١ سنوزع السلاح، سنجعل ليبيا حمراء، سنشعل ليبيا. وهذا ما حدث بالفعل. فقد كانت السيارات التابعة لنظام معمر القذافي تسير في الشوارع وترمي السلاح والعتاد ليقتل الناس بعضهم بعضاً. وتم توزيع مئات الملايين من الدولارات والدينارات وألّب الناس على بعضهم بعضا. لكن وبفضل وعي الشعب الليبي وحماسه وتكاتفه، تجاوزنا الكثير من المجازر والمشاكل.

نشكر الأمم المتحدة مرة أخرى ممثلةً في شخص السيد إيان مارتن الذي يبذل جهودا متواصلة لمساعدتنا في مجالات كثيرة. ولكننا لا نزال بحاجة إلى جهود أكبر من طرفكم. فهناك عشرات الآلاف يتدفقون من جنوب الصحراء إلى ليبيا يومياً، وهناك بعض عناصر قيادية من نظام

معمـر القـذافي موجـودون الآن في بعـض الـدول، في تـونس ومـصر والجزائـر وتـشاد ومـالي والنيجـر. ونعلـم أن بعـضهم لا يزال يتآمر. ففي الأيام القليلة الماضية ألقينا القبض على عدد من الخلايا المسلحة التي كانت تخطط لأعمال تخريب وتفجيرات في طرابلس. هناك أموال يرسلها عملاء القذافي من الخارج إلى ليبيا لإثارة الفتن والتخريب. أناشد هذه الدول أن تتعاون معنا. أرسلت ذاكرة ومضية إلى مجلس الأمن، برئاسة جنـوب أفريقيـا، وإلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، إلى أوكـامبو، تحتـوي علـى آلاف المكالمات الهاتفيـة الـتي يعطـي فيهـا رئـيس الـوزراء الـسابق البغـدادي المحمـودي، تعليمـات بالقتـل والاغتصاب، بصوته. وهو الآن موجود في تونس. هناك أناس مطلوبون لدى الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) وموجودون في بعض الدول. لا بد أن يتم اتخاذ إجراء بحقهم، هؤلاء خطر على بلدنا.

نحن نعمل من أجل عقد لقاء بين بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل لوضع استراتيجية موحدة لمواجهة الإرهاب في الصحراء الكبرى. ليبيا ضحية مرة أخرى لغياب الدولة، لذا أرجو دعم هذا المجلس الموقر. نحن نحتاج إلى المال، نحتاج إلى الإفراج عن مبالغ من أموالنا المجمدة في الخارج.

وسنعمل على توفير الشفافية والتدقيق في صرف هذه الأمـوال. لـدينا في ليبيـا الآن لجنـة للـشفافية والنزاهـة. ولـدينا صـحافة حـرة، عـشرات الـصحف الـتي تتحـدث كـل يـوم. العشرات من محطات التلفزيون الخاصة التي تتحدث كل يوم.

وضـعنا قـوانين وإجـراءات للعدالـة الانتقاليـة، وهـي تعمل الآن. هناك الكثير من الكلام عن المعتقلات والتعذيب. اعتقلت الحكومة الانتقالية عددا من الوزراء السابقين وكبار الضباط، ووفرت لهم كل شروط الراحة، الصحية والإعلامية والزيارات. أمين مؤتمر الشعب العام، الذي يفترض أنه هو رمز الدولة بعد القذافي، موجود ويتحدث ويتصل هاتفيا، وأنا أتصل بعدد من المعتقلين من الوزراء السابقين، نوفر لهم العلاج والمساعدات وكل شيء. عبد العاطي العبيدي، وزير الخارجية، شأنه شأن الآخرين، تزوره أسرته والآخرون.

بالنـسبة للتجـاوزات الخاصـة، فـإن الدولـة لم تبـسط سيطرتها على كل ليبيا. هنـاك منـاطق لا يوجـد فيهـا شـرطي، لا توجد فيها محكمة. نحن غير مسؤولين عن مكان مجهول لا نعلمـه، إن حـدثت فيـه تجـاوزات، ونـدينـها ولا نقرهـا ونحاسب مرتكبيها.

يجب تعبئة الجهود معنا من جانب الأمم المتحدة لإنجاح انتخابات شهر حزيران/يونيه، لأنها هي الأساس لإقامة الدولة الحديثة في ليبيا، الدولة الديمقراطية، التي تقوم على المساواة وتراعى فيها حقوق المرأة. إن أحد أسباب التوسع في القائمة النسبية هو إعطاء فرصة للمرأة، نحن لسنا مع إعطاء حصة للمرأة. نريد ما يسمى بالقائمة ''التبادلية المتعاقبة'' المتنوعة، بحيث عندما تكون هناك قائمة تضم ستة مرشحين، يكون الترتيب رجل/امرأة بشكل متبادل متعاقب، مما يضمن انتخاب عدد يمثل المرأة في ليبيا التي تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة من السكان.

أطمئـنكم أن العمـل حثيـث وجـاد نحـو إقامـة دولـة ديمقراطيـة حـرة مدنيـة مكـان النظـام الـذي اقتلعـه الليبيـون بدمائهم وبأرواحهم.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): لا يوجـد متكلمـون آخرون على قائمتي.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.